القاعدة الاولى

في حدث العالم وبيان استحالة حوادث لا اول
واستحالة وجود اجسام لا تتناهى مكانا

مذهب اهل الحق من اهل[1] الملل كلها ان العالم محدث ومخلوق[2] احدثه الباري تعالى وابدعه وكان الله تعالى ولم يكن معه شيء ووافقتهم على ذلك جماعة من اساطين الحكمة وقدماء الفلاسفة مثل تاليس وانكساغورس وانكسمايس ومن تابعهم من اهل ملطية ومثل فيثاغورس وانبدقلس وسقراط وافلاطن[4] من اثينية ويونان وجماعة من الشعراء والنساك ولهم تفصيل مذهب في كيفية الابداع واختلاف رأي في المبادي الاول شرحناها في كتابنا الموسوم بالملل والنحل ومذهب ارسطاطاليس ومن شايعه مثل برقلس والاسكندر الافروديسي وثامسطيوس ومن نصر مذهبه من المتأخرين مثل ابي نصر الفارابي وابي علي الحسين بن عبد الله بن سينا وغيرهما من فلاسفة الاسلام ان

---

٥ — ١) ف ز زمانًا — ٢) ب و ف ـ — ٣) ف ز له اول — ٤) ب افلاطون

للعالم صانعاً مبدعاً وهو واجب الوجود بذاته[1] والعالم ممكن الوجود بذاته واجب الوجود بالواجب بذاته[1] غير محدث حدوثاً يسبقه عدم بل معنى حدوثه وجوبه بهِ وصدوره عنه واحتياجه اليه فهو دائم الوجود[2] لم يزل ولا يزال فالباري تعالى اوجب بذاته عقلاً وهو جوهر مجرد[2] قائم بذاته مجرد عن المادة وبتوسط ذلك اوجب عقلاً آخر ونفساً وجرماً سماوياً وبتوسطهما وجدت[4] العناصر والمركبات وليس يجوز ان يصدر عن الواحد الا واحد ومعنى الصدور عنه وجوبه بهِ ولا يتصور موجَب بغير موجِب فالعالم سرمدي وحركات الافلاك سرمدية لا اول لها تنتهي اليه فلا تكون حركة الا وحركة قبلها فهي لا تتناهى مدة وعدة واتفقوا على استحالة وجود علل ومعلولات لا تتناهى واتفقوا ايضاً على استحالة وجود اجسام لا تنتهي[6] بالفعل والضابط لمذهبهم فيما يتناهي وما لا يتناهي ان كل عدد فرضت احاده موجودة معاً وله ترتيب وضعي او فرضت احاده متعاقبة في الوجود وله ترتيب طبيعي فان وجود ما لا نهاية له فيه مستحيل

٧ مثال القسم الاول جسم وله بعد لا يتناهى

ومثال القسم الثاني[1] حركات دورية[1] علل ومعلولات لا تتناهى وما عدى ذلك كل جملة وعدد فرضت احاده معاً او متعاقبة لا ترتيب لها وضعاً ولا طبعاً فان وجود ما لا[1] نهاية له[2] فيه غير مستحيل

---

٦ — ١) ا ب ـ — ٢) ف للوجود به — ٣) ب و ف ـ — ٤) ب حدثت — ٥) ف ز وجود — ٦) ف تتناهى

٧ — ١...١) ب و ف ـ — ٢...٢) ف يتناهى

مثال القسم الاول نفوس انسانية لا تتناهى وهي معاً في الوجود بعد مفارقة الابدان

ومثال القسم الثاني حركات دورية[٢] وهي متعاقبة في الوجود ومدار المسئلة على الفرق بين الايجاد[٣] والايجاب[٤] وبين[٥] التقدم والتأخر وان ما حصره الوجود فهو متناهٍ من غير فرق بين الاقسام وما[٦] لا يتناهى قط ولا يتصور الا في الوهم والتخيل دون الحس والعقل[٧] ولا بد من بحث على محل النزاع حتى يتخلص[٨] فيكون التوارد بالنفي والاثبات على محل واحد من وجهٍ[٩] واحد فيصبح انقسام الصدق والكذب والحق والباطل ولا يتبين محل النزاع الا بالبحث عن اقسام التقدم والتأخر فقال القوم التقدم والتأخر يطلق ويراد به[١] التقدم بالزمان[٢] كتقدم الوالد على الولد ويطلق ويراد به[١] التقدم بالمكان والتأخر به كتقدم الامام على المأموم وقد يسمى هذا القسم متقدماً[٣] بالرتبة وقد يطلق ويراد به الفضيلة كتقدم العالم[٤] على الجاهل وقد يطلق ويراد به التقدم بالذات والتأخر بها كتقدم العلة على المعلول وهاؤلاء قصدوا في اطلاق لفظ الذات فانهم[٥] ارادوا به العلية والذات اعم من العلية فكان من حقهم ان يقولوا التقدم بالعلية ثم العلة الغايية تتقدم على المعلول في الذهن والتصور لا في الوجود فهي متأخرة في الوجود متقدمة في الذهن بخلاف العلة الفاعلية والعلل الصورية فانها

---

٢) ب و ف لا تتناهى — ٣) ف ز بالاختيار — ٤) ف ز بالذات — ٥) ب و ف وبيان — ٦) ب و ف وان ما — ٧) ب و ف والتعقل لعله صواب — ٨) ب و ف يتخلص — ٩) ف ووجه

٨ — ١) ف يطلقان . . . بهما — ٢) ف ز والتأخر به — ٣) ا متقدما — ٤) ف الامام — ٥) ب و ف لانهم

لا تكون مقارنة في الوجود فافهم هـذا فانه ينفعك في نفس المسئلة حيث يستشهدون كشعاع الشمس مع الشمس وحركة الكم مع حركة اليد فانهما وان تقارنا في الزمان[٦] انهما اذا أُخذا على ان احدهما سبب والثاني مسبَّب لم[٧] يتقارنا في الوجود لان وجود احدهما مستفاد من وجود الاخر فوجود المفيد كيف يقارن وجود المستفيد لكن
٩ اذا أُخذا على ان وجودهما مستقلّا[١] من وجود[٢] واهب الصور فحينئذ يتقارنان في الوجود وهنـاك لا يكون احدهما سبباً والثاني مسبباً ومنهم من زاد قسماً خامساً وهو المتقدم بالطبع كتقدم الواحد على الاثنين ولو طالبهم مطالب لِمَ حصرتم الاقسام في اربعة او خمسة لم يجدوا على الحصر دليلًا سوى الاستقراء حتى لو قيل لهم ما الذي[٣] ١٠ انكرتم على من زاد قسماً سادساً وهو التقدم والتأخر في الوجود من غير التفات الى الايجاب بالذات ولا التفات الى الزمـان والمكان والتقدم للواحد على الاثنين شديد الشبه بهذا القبيل فان الواحد ليس بعلة يلزم منه[٤] وجود الاثنين ضرورة بل يمكن ان يتصور شيآن احدهما وجوده بذاته والثاني وجوده مستفاد من غيره ثم بعد ١٥ ذلك يقع البحث في انه يستفيد وجوده منه اختيارًا او طبعاً او ذاتاً هذا معقول بالضرورة[٥] ثم يجب ان يفرض تقدم وجود المفيد على وجود المستفيد من حيث الوجود فقط من غير ان يخطر بالبال كون المفيد علة لذاته او موجودًا[٦] بصفة ثم يقع بعد ذلك التفات الى ان

---

٦) ف اه — ٧) ف لن

٩ — ١) ف مستفاد — ٢) ب و ف ـه — ٣) ا فقط ز — ٤) ب و ف يلزمه — ٥) ف لم — ٦) ب و ف زله

الوجود[٧] المستفيد وجود واجب به لانه علته[٨] او لا يجب به وذلك لان الوجوب بالغير لازم به فانه يحسن ان يقال هذا قد وُجد عنه فوجب به ولا يجوز ان يقال وَجب به فوجد عنه ولكل معنى من معاني التقدم والتأخر معية في مرتبته لا يجامع التقدم والتأخر في تلك المرتبة ويجامع في مرتبة اخرى مثاله تقدم السبب على المسبب ذاتاً ووجوداً او مقارنته معاً وزماناً او مكاناً ولكن لا يجوز ان تطلق معية ما على الباري تعالى والعالم فاذا ثبت هذا قلنا اما التقدم والتأخر الزماني فيجب نفيهما عن الباري تعالى وكما لا يجوز ان يتقدم على العالم زماناً لم يجز[١] ان يكون مع العالم زماناً فاناً كما نفينا التقدم الزماني نفينا المعية الزمانية[٢] ومثار الشبهة ومجال الخيال هاهنا فان فازت سفينة النظر عن هذه الغمرة فاز اهل الحق بقصب السبق في المسئلة فان ما لا يقبل الزمان ولم يكن وجوده[٣] زمانياً لم يجز عليه التقدم والتأخر والمعية الزمانية كما ان ما لا يقبل المكان ولم يكن وجوده وجوداً[٤] مكانياً لم يجز عليه التقدم والتأخر والمعية المكانية فقول الخصم ان العالم معه دايم الوجود ايهام بالزمان فيقال يجوز ان يكون موجودان احدهما متقدم بالذات والاخر متأخر بالذات ويكونان معاً في الزمان فان التقدم بالذات لا ينافي المعية في الزمان كتقدم السبب على المسبب وحركة اليد على حركة المفتاح في الكم لكن اذا كان وجودهما زمانين فاما وجود[١] لا يقبل الزمان اصلاً كيف

---

٧) ف وجود — ٨) ف علة

١٠ — ١) ب لم يجز ايضاً — ٢) ا — ٣) ب ز وجوه — ٤) ب ف —

١١ — ١) ف ز ما ب موجود

يطلق عليه معية بالزمان وذلك كالتقدم بالمكان والمعية به[٢] فان السبب والمسبب قد يكونان معاً في المكان ويسبق احدهما الاخر بالذات لكن اذا كان وجودهما مكانين[٣] فاما وجود[٤] لا يقبل المكان اصلًا فكيف يطلق عليه معية المكان ونحن لا ننكر ان الوهم[٥] يرتمي الى مدة مقدرة قبل العالم كما يرتمي الى قضاء مقدر فوق العالم وذلك وهم مجرد وخيال محض فلا فضاء ولا بينونة كما يقدره الكرامي ولا زمان ولا مدة كما يقدره الوهمي ولو قدر تقديراً عالم آخر فوق هذا العالم لم يؤدِ ذلك الى تجويز عوالم هي اجسام[٥] لا تتناهى اذ قد تبين بالبرهان استحالة بعدٍ لا يتناهى في الملا والخلا وكذلك لو قدر تقديراً عالم آخر قبل هذا العالم لم يؤدِ ذلك الى تجويز عوالم هي متحركات لا تتناهى اذ تبين بالبرهان استحالة مدة وعدة لا تتناهى فرجع الخلاف اذاً الى استحالة[٦] وجود جسم لا يتناهى بعداً وبيان استحالة وجود اجسام لا تتناهى زماناً فان الخصم يسلم التقدم والتأخر في المعية فاذا سلم التقدم نقول لا[٧] يلزم من تقدير جسم لا يتناهى بعداً وان[١] كان مستحيلًا ان[١] يكون مع الباري تعالى بالمكان كذلك لم يلزم من تقدير حركات لا تتناهى زماناً ان تكون مع الباري تعالى بالزمان فانه تعالى غير قابل للزمان والمكان وكان الله ولم يكن معه شيء اذ لم تكن معية بالذات[٢] ولا بالوجود ولا بالرتبة المكانية والزمانية ولم يلزم من اطلاق كونه موجداً ان يكون الموجَد معه في الوجود[٢] ولا لزم من اطلاق كونه موجِباً ان يكون الموجَب معه في الوجود[٢]

---

٢) ف له — ٣) ا كافيًا — ٤) موجود ب ز ما — ٥) ا ز ه — ٦) ب ـ — ٧) ا ـ ١٢ — ١٠٠١) ف ـ — ٢) ف بالزمان — ٣٠٠٣) ف ـ

فان الوجود المستفاد لا يكون مع الوجود المفيد وكان المعية من كل وجه وعلى كل معنى من الاقسام منفياً عنه سواء اطلقناها[٤] في قسم واحد او في قسمين مركبين[٥] ونحن نبدأ[٦] بطرق المتكلمين ثم نعود الى ما ذكرناه من الكلام على محل النزاع[٧]

فنقول للمتكلمين طريقان في المسئلة احدهما اثبات حدث العالم والثاني ابطال القول بالقدم

اما الاول فقد سلك عامتهم طريق الاثبات باثبات الاعراض اولًا واثبات حدثها[٨] ثانياً وبيان استحالة خلق[٩] الجواهر عنها[١٠] ثالثاً وبيان استحالة حوادث لا اول لها رابعاً ويترتب على هذه الاصول ان ما لا[١] يسبقه[١] الحوادث فهو حادث وقد اوردوا هذه الطريقة في كتبهم احسن ايراد

واما الثاني فقد سلك شيخنا[٢] ابو الحسن الاشعري رضى الله عنه طريق الابطال وقال لو قدرنا قدم الجواهر لم يخل من احد امرين[٣] اما ان تكون مجتمعة او مفترقة او لا مجتمعة ولا مفترقة او مجتمعة ومفترقة معاً او بعضها مجتمع وبعضها مفترق وبالجملة ليست تخلو عن اجتماع وافتراق او جواز طريان الاجتماع والافتراق وتبدل[٤] احدهما بالثاني وهي بذواتها لا تجتمع ولا تفترق لان حكم الذات لا يتبدل وهي قد تبدلت[٥] فاذًا لا بد من جامع فارق[٥] فيترتب على هذه الاصول ان ما لا يسبق الحادث[٦] فهو حادث وقد اخذ الاستاذ ابو

— ٤) ب و ف اطلقتها — ٥) ف ز فثبت كان الله ولم يكن معه شى — ٦) ب و ف نبتدى — ٧) ب و ف التنازع — ٨) ب و ف حدوثها — ٩) ف خلق — ١٠) ف ـ ١٣ — ١) ا يخلو يسبق — ٢) ب و ف الشيخ — ٣) ب ف و ا حاشية امور — ٤) ابتدا الخط الجديد في ف — ٥..٥) ف بعد «حادث» — ٦) ف الحوادث

اسحق الاسفرايني هذه الطريقة وكساها عبارة اخرى وربما سلك ابو الحسن رحمه الله طريقاً في اثبات حدوث الانسان وتكونه من نطفة امشاج وتقلبه في اطوار الخلقة واكوار الفطرة ولسنا نشك في انه ما غيّر ذاته ولا بدل صفاته ولا الابوان ولا الطبيعة فيتعين احتياجه الى صانع قديم قادر عليم قال وما ثبت من الاحكام لشخص واحد او لجسم واحد ثبت في الكل[1] في الجسمية وهذه الطريقة تجمع الاثبات والابطال واعتمد امام الحرمين رضي الله عنه طريقة اخرى فقال الارض عند خصومنا محفوفة بالماء والماء بالهواء والهواء بالنار والنار بالافلاك وهي اجرام متحيزة شاغلة جوًا وحيزًا وبالاضطرار نعلم ان فرض هذه الاجسام متيامنة عن مقرها او متياسرة او اكبر مما وجدت شكلًا وعظماً او اصغر من ذلك ليس من المستحيلات وكل مختص بوجه من وجوه الجواز دون ساير الوجوه مع استواء الجايزات وتماثل الممكنات احتاج الى مخصص بضرورة العقل وستعلم فيما بعد ان العالم ممكن الوجود باعتبار ذاته سواء قدر كونه متناهياً في ذاته مكاناً او زماناً او غير متناهٍ فان الخصم يقضي عليه بالامكان على انه في ذاته غير متناهي الزمان وهو متناهي المكان فالاولى ان يجعل للتناهي المكاني مسئلة ويجعل للتناهي الزماني من حيث الحركات والمتحركات مسئلة اخرى ونأخذ احتياجه الى المخصص[2] كالمسلم او كالضروري او كالقريب من الضروري

فانه قبل فما الدليل على تطرق وجوه الجايزات الى العالم باسره

---

١٤ — ١) ب و ف ز لاشتراك الكل — ٢) ا ـ

فلنا العقل الصريح يقضي بالامكان في كل واحد من اجزاء العالم والمجموع اذا كان مركباً من الاجزاء كان الامكان واجباً له ضرورة

فان قيل فما الدليل على ان الاجسام متناهية من حيث الذات

فلنا لو قدرنا جسماً لا يتناهى او بعداً لا يتناهى فاما ان يكون ذلك الجسم غير متناهٍ من جميع الجهات او من جهة واحدة وعلى اي وجه قدر فيمكن ان يفرض فيه نقطة متناهية يتصل بها خط لا يتناهى ويمكن ان تفرض نقطة اخرى على خط هو انقص من الاول بذراع ونصل بين النقطتين بحيث يطبق الخط الاصغر على الخط الاطول فان كان كل واحد من الخطين[1] تمادى الى غير نهاية فيكون الخط الاصغر مساوياً للخط الاطول وهو محال وان قصر الاقصر عن الاطول بمتناهٍ فقد تناهى الاقصر وتناهى الاطول اذ قصر عنه الاقصر بمتناهٍ وزاد الاطول عليه بمتناهٍ وما زاد على الشيء بمتناه كان متناهياً وعلى كل حال فان كان احدهما اكبر من الثاني كان فيما لا يتناهى ما هو اصغر واكبر واكثر واقل وذلك محال فعلم ان جسماً لا يتناهى محال وجوده وان بعداً لا يتناهى في خلا او ملا محال ويمكن ان ينقل هذا البرهان بعينه الى اعداد واشخاص لا تتناهى[1] حتى يتبين ان فرض ذلك محال فاذا قضينا على الجسم بالتناهي وجاز ان يكون اكبر منه واصغر واذا تخصص احد الجائزين احتاج الى المخصص وكما يمكن فرض الجواز في الصغر والكبر يمكن[2] فرضه في

---

١٥ — ١) از بحيث

١٦ — ١) از في خلا او ملا — ٢) ف اصغر واكبر

التيامن والتياسر فان الجواز العقلي لا يقف في الجايزات ثم المخصص لا يخلو اما ان يكون موجباً بالذات مقتضياً بالطبع واما ان يكون موجدًا بالقدرة والاختيار والاول باطل فان الموجب بالذات[٣] لا يخصص مثلًا عن مثل اذ الاحياز والجهات والاقدار والاشكال وساير الصفات بالنسبة اليه واحدة وهي في ذواتها متماثلة اذ لا طريق لنا الى اثبات الصانع الا بهذه الافعال وقد ظهر فيها اثار الاختيار لتخصيصها ببعض الجايزات دون البعض فعلمنا قطعاً ويقيناً ان الصانع ليس ذاتاً موجباً بل موجدًا عالماً قادرًا وهذه الطريقة في غاية الحسن والكمال الا انها محتاجة الى تصحيح مقدمات ليحصل بها العلم بحدث[٤] العالم واحتياجه الى الصانع منها اثبات نهاية الاجرام في ذواتها ومقاديرها ومنها اثبات خلا وراء العالم حتى يمكن فرض التيامن والتياسر فيه ومنها نفي حوادث لا اول لها فان الخصم ربما يقول بموجب الدليل كله ويسلم ان العالم ممكن الوجود في ذاته وانه محتاج الى مخصص مرجح لجانب الوجود على العدم ومع ذلك يقول هو دايم الوجود به ومنها حصر المحدثات في الاجرام والقايم بالاجرام وقد اثبت الخصم موجودات خارجة عن القسمين هي دايمة الوجود بالغير دواماً ذاتيًّا لا زمانيًّا ووجودًا جوهريًّا لا مكانيًّا بحيث لا يمكن فرض التيامن والتياسر والصغر والكبر فيها ولا تتطرق الاشكال والمقادير اليها ومنها اثبات ان الموجب بالذات كالمقتضى بالطبع فان الخصم لا يسلم ذلك ويفرق بين القسمين والاولى ان تفرض المسئلة على قضية عقلية

---

٣) ب و ف ـ — ٤) ف بحدوث

يوصل[1] الى العلم بها بتقسيم داير بين النفي والاثبات

فنقول القسمة العقلية حصرت المعلومات في ثلثة اقسام واجب ومستحيل وجايز فالواجب هو ضروري الوجود بحيث لو قدر عدمه لزم منه محال والمستحيل هو ضروري العدم بحيث لو قدر وجوده لزم منه محال والجايز ما لا ضروري في وجوده ولا عدمه والعالم بما فيه من الجواهر العقلية والاجسام الحسية[1] والاعراض القايمة بها قدرناه متناهياً[2] وغير متناهٍ وكذلك لو قدرنا انه[3] شخص واحد او اشخاص وانواع كثيرة اما ان يكون ضروري الوجود او ضروري العدم وذلك محال لان اجزاءه متغيرة الاحوال عياناً وضروري الوجود على كل حال لا يتغير بحال

فوجه تركيب البرهان منه ان نقول كل متغير او متكثر فهو ممكن الوجود باعتبار ذاته وكل ممكن الوجود باعتبار ذاته فوجوده بايجاد غيره فكل متغير او متكثر فوجوده بايجاد غيره[4] وايضاً فان الكل متركب من الاحاد والاحاد اذا كان كل واحد منها ممكن الوجود فالكل واجب ان يكون ممكن الوجود وكل ممكن[5] فهو باعتبار ذاته جايز ان يوجد وجايز ان لا يوجد واذا ترجح جانب الوجود على العدم احتاج الى مرجح والمرجح يستحيل ان يكون مرجحاً باعتبار ذاته ومن حيث وجوده فقط لامور احدها ان الوجود من حيث هو وجود امر يعم الواجب والجايز وهو فيهما بمعنى واحد لا يختلف

---

١٧ — ١) ب يصل ف ـ

١٨ — ١) ف الاجرام — ٢) ا متناهٍ — ٣) ب و ف كانه — ٤) ف ز والعالم متغير او متكثر فوجوده بايجاد غيره — ٥) ب ز الوجود

فلو أوجب[٦] من حيث انه وجود او من حيث انه ذات لما كان
١٩ احد الموجودين اولى بالايجاد من الثاني فيتعين انه يوجد[١] لكونه
وجودًا على صفة او ذاتاً على صفة ويدل على ذلك الامر الثاني وهو ان
وجوه الجواز قد تطرقت الى الافعال وتلك الوجوه متماثلة والموجب[٢]
لا يخصص مثلًا عن مثل فان نسبة[٣] احد المثلين اليه كنسبته الى المثل ٥
الثاني فاذا خصص احد المثلين دون الثاني علم ان الايجاب الذاتي
باطل فان منعوا تلك الوجوه فلا شك ان الجايز بنفسه يتساوى طرفاه
ونسبة الذات من حيث هو ذات الى احد طرفيه كنسبته الى الطرف
الثاني فاذا تخصص بالوجود دون العدم فلا بد من مخصص وراء
كونه ذاتاً وبطل الايجاب بالذات والثالث ان الموجِب بالذات ما لم ١٠
يناسب الموجَب بوجه من وجوه المناسبة لم يحصل الموجَب وذلك انا
اذا[٤] تصورنا ذاتين او امرين معلومين لا اتصال لاحدهما بالاخر ولا
مناسبة بينهما ولا تعلق ولا اشعار بل اختص كل واحد منهما
بحقيقته وخاصيته لم يقض العقل بصدور احدهما عن الثاني وواجب
الوجود لذاته ذات قد تعالى وتقدس عن جميع وجوه المناسبات ١٥
٢٠ والتعلق والاتصال بل هو منفرد بحقيقته التي هي له وهي وجوب
وجوده ولا صفة له ثانية[١] تزيد على ذاته الواجبة فلا يلزم ان يوجد عنه
شيء بحكم الذات فايجاب الذات غير معقول اصلًا بعد رفع النسب
والعلائق وعن هذا قلتم ان الموجِب لما كان واحدًا استحال ان يصدر

٦) ف وجب

١٩ — ١) ب و ف يوجب — ٢) ب و ف ز بالذات — ٣) انسبته الى —
٤) ب و ف لو

٢٠ — ١) ف ـه

عنه شيئان معاً ولما كان عقلاً اي مجرداً عن المادة[٢] اوجب عقلاً بالفعل مجرداً عن المادة[٢] ولما اقتضى الايجاب مناسبة والمناسبة تقتضي المماثلة حتى ينوب احد المثلين مناب الثاني ثبت لواجب الوجود مثل ثبوت مناب واجب الوجود في الايجاب فعرف ان الايجاب الذاتي باطل فتعين الايجاد الاختياري وذلك ما اردنا ان نورد

فان قيل اما كون العالم جايز[٢] الوجود واحتياجه الى واجب الوجود فمسلم لكن لم قلتم ان كونه موجوداً بغيره يستدعي حدوثه عن عدم فان وجود الشيء بالشيء لا ينافي كونه دايم الوجود بهِ وانما يتبين هذا بان نبحث في الموضع المتفق[٤] انه اذا احدثه عن عدم هل كان سبق العدم شرطاً في تحقق الاحداث

قلنا لا يجوز ان يكون شرطاً فان المحدِث ما استند الى المحدَث الا من حيث وجوده فقط والعدم لا تأثير له في صحة الايجاد فيجوز ان يكون دايم الوجود بغيره

والجواب قلنا الواجب[١] ان نزيل عن الكلام ما يوقعه الوهم حتى يتجرد المعقول الصرف عن[٢] العقل فقول القايل وجد عن عدم او بعد العدم او سبقه العدم ان كان يعني به ان العدم شيء يتحقق له سبق وتقدم وتأخر واستمرار وانقطاع[٢] او شيء يوجد عنه شيء[٢] فذلك كله من ايهام الخيال حيث لم يمكنه تصور الاولية في الشيء الحادث الا مستنداً الى شيء موهوم كالزمان والمدة كما لم يمكنه تصور النهاية في العالم الا مستنداً الى شيء موهوم كالخلا والفضا وكما لم يمكن فرض

٢...٣) ف ـ — ٣) ب و ف ممكن — ٤) ب و ف ز عليه

٢١ — ١) ب ز علينا — ٢) ب و ف للعقل — ٣) ف ـ —

خلاء بين وجود الباري تعالى وبين العالم لا يمكن ايضاً فرض زمان وتقدير زمان بين وجود الباري تعالى وبين العالم فان ذلك من عمل الوهم فقط ولايلزم منه المعية بالزمان كما لايلزم المعية من المكان فافهم ذلك فيجب ان تزيل هذا الايهام عن فكرك فيتصور ان وجود[٤] شيء لا من شيء هو المعني بحدوث الشيء عن العدم فان قولنا له اول المعنى بحدوثه وان قولنا لم يكن فكان هو المعنى بسبق العدم اذ لا بد من عبارة وتوسع في الكلام ليطلق لفظ السبق والتأخر والاستمرار والانقطاع واذا ثبتت هذه القاعدة فنقول اذا كان العالم ممكن الوجود باعتبار ذاته[١] والممكن معناه انه جايز الوجود وجايز العدم فيستوي طرفاه اعني الوجود والعدم باعتبار ذاته[١] فاذا وُجد فانما يوجد[٢] باعتبار موجده ولولا موجده لما استحق الا العدم فهو اذًا مستحق الوجود والعدم بالاعتبارين المذكورين فكان واجب الوجود سابقاً عليه بالذات والوجود اذ لولاه لما وُجد ولا يجوز ان يكون وجوده مع واجب الوجود بالذات والوجود جميعاً لان قبل ومع بالذات والوجود لا يجتمعان في شيء واحد فهو اذًا متأخر الوجود ولا يجوز ان يكون[٣] مع واجب الوجود بالزمان لانه يوجب ان يكون واجب الوجود زمانيًا لان قولنا مع من جملة المتضايفات[٤] كالاخوة والابوة فاحد الشيئين اذا كان مع الثاني بالزمان كان الثاني معه ايضاً بالزمان وبكل[٥] اعتبار اثبت المعية في احد الشيئين وجب

---

٤) ب و ف حدوث

٢٢ — ١...١) ب و ف ـ لعله صواب — ٢) ب استحق الوجود . ف وجد — ٣) ب ز وجوده — ٤) ب الاضافات — ٥) ب و ف بل بكل

عليك ان تثبتها في الشيء الثاني ولا يجوز ان يكون وجوده مع ٢٣
واجب الوجود بالرتبة والفضيلة لان رتبة الواجب بذاته لا يكون
كرتبة الواجب بغيره وظهر ان جايز الوجود وواجب الوجود لا
يكونان معاً بوجه من الوجوه واعتبار من الاعتبارات وصح القول
٥ كان الله ولم يكن معه شيء فما معنى قولكم الجايز دايم الوجود
بالواجب[1] او مع الواجب او قدرتم دوام وجود الباري تعالى زمانياً
ممتداً مع الازمنة الغير المتناهية كما توهمتم وجود العالم زمانياً ممتداً في
ازمنة لا تتناهى وبئس الوهم وهمكم في الدوامين فكأنكم اخذتم
لفظ الدوام بالاشتراك المحض اما دوام وجود الباري تعالى فمعناه انه
١٠ واجب لذاته وبذاته ولا يتطرق اليه جواز ولا عدم بوجه من الوجوه
فهو الاول بلا اول كان قبله والآخر بلا آخر كان بعده واوله آخره
وآخره اوله اي ليس وجوده زمانياً واما العالم فله اول ودوامه دوام
زماني يتطرق اليه الجواز والعدم والقلة والكثرة والاستمرار
والانقطاع فلو كان دايم الوجود بدوام[2] الباري كان الباري دايم ٢٤
١٥ الوجود بدوام العالم ولكان[3] الدوامان بمعنى واحد فيلزم ان يكون
وجود الباري تعالى زمانياً او وجود العالم ذاتياً وكلا[4] الوجهين باطل
فبطل قولكم ان العالم دايم الوجود بالواجب[5] وانما يتضح هذا
البطلان كل الوضوح اذا اثبتنا استحالة حوادث لا اول لها ووجود
موجودات لا تتناهى واما قولكم ان العالم[6] في المحل المتفق عليه
٢٠ انما يستند الى الموجد[7] من حيث وجوده فقط والعدم لا تأثير له في

---

٢٣ — ١) ا ز الوجود — ٢...٢) ف بدوام العالم فلو كان الدوامان
٢٤ — ١) ف ولكن — ٢) ف ز الوجود — ٣) ب و ف الحادث —

صحة الايجاد فنا ولو استند الى الموجِد[٤] من حيث وجوده فقط لاستند كل موجود وتسلسل القول الى ما لا يتناهى ولم يستند الى واجب وجوده[٥] بل انما استند اليه من حيث جوازه فقط والجواز قضية اخرى وراء الوجود والعدم ثم جواز الوجود سابق على الوجود بالذات فنقول انما وُجد به[٦] لانه كان جايز الوجود ولا نقول انما كان جايز الوجود لانه وُجد فجواز وجوده ذاتي لـه والوجود عرضي والذاتي سابق على العرضي سبقاً ذاتياً ثم بينا ان الجايز مستحق العدم باعتبار ذاته لولا موجده فكان مسبوقاً بوجوده[٧] ومسبوقاً بعدم ذاته لولا موجده[١،٧] لان استحقاق وجوده عرضي مأخوذ من الغير واستحقاق عدمه ذاتي مأخوذ من ذاته فهو اذاً مسبوق بوجود واجب ومسبوق[٢] بعدم جايز فتحقق[٣] له اول والجمع بين ما له اول وبين ما لا اول له محال

فانه قيل فما الفرق بين وجوب العالم بايجاب الباري تعالى وبين وجوده بايجاد الباري تعالى فان العالم اذا كان ممكناً في ذاته ووجد بغيره فقد وجب به وهذا حكم كل علة ومعلول وسبب ومسبّب فان المسبب ابداً يجب بالسبب فيكون جايزاً باعتبار ذاته واجباً باعتبار سببه ثم السبب يتقدم[٤] المسبب بالذات وان كانا معاً في الوجود كما تقول تحركت يدي فتحرك المفتاح في كمي ولا يمكنك ان تقول تحرك المفتاح في كمي فتحركت يدي وان كانت الحركتان معاً في الوجود

٤..٤) ف الموجب — ٥) ف الوجود من حيث وجوده — ٦) ف ب — ٧...٧) ب ب ٢٥ — ١) ا وجوده — ٢) ف ب — ٣) ا ز ان — ٤) ف ز على

والجواب قلنا وجود الشيء بايجاد موجده صواب من حيث اللفظ والمعنى بخلاف وجوب الشيء بايجاب الموجب وذلك ان الممكن معناه انه جايز وجوده وجايز عدمه لا جايز وجوبه وجايز امتناعه وانما استفاد من المرجح وجوده لا وجوبه نعم لما وُجد عرض له الوجوب[1] ٢٦
عند ملاحظة السبب لان السبب افاده الوجوب[2] حتى يقال وجب بايجابه ثم عرض له الوجوب[2] بل افاده الوجود فصح ان يقال وُجد بايجاده وعرض له الوجوب فانتسب اليه وجوده اذ كان ممكن الوجود لا ممكن الوجوب وهذه دقيقة لطيفة لا بد من مراعاتها والذي نثبته[3] ان الواجب والممتنع طرفان والممكن واسطة اذ ليس بواجب ولا ممتنع فهو جايز الوجود وجايز العدم والوجود والعدم متقابلان لا واسطة بينهما والذي يستند الى الموجد من وجهين الوجود والعدم في الممكن وجوده فقط حتى يصح ان يقال اوجده اي اعطاه الوجود ثم لزمه الوجوب[2] لزوم العرضيات فالامر اللازم العرضي[4] لا يستند الى الموجد فانتم اذا قلتم وجب وجوده بايجابه فقد اخذتم العرضي ونحن اذا قلنا وُجد بايجاده فقد اخذنا عين المستفاد الذاتي فاستقام كلامنا لفظاً ومعنًى وانحرف كلامكم عن سنن الجادة ولربما نقول ان الممكن اذا وُجد في وقت معين او على شكل مخصوص يجب وجوده على ذلك الوجه لان الموجد اذا علم حصوله في ذلك ٢٧ الوقت على ذلك الشكل واراد ذلك فهو واجب الوقوع لان خلاف المعلوم مستحيل الوقوع والحصول واذا كان ممكن الجنس جايز

---

٢٦ — ١) ف بايجابه الوجود — ٢) ف الوجود — ٣) ف بينته — ٤) ف عرضى

الذات لكن لم يكن وجوب ذلك الا[1] بايجاب العلم والارادة فاذا تحقق ان الوجود هو المستفاد في الحوادث[2] لا الوجوب بطل الايجاب الذاتي الذي يتحجوا[3] به حين بنوا عليه مقارنة وجود العالم بوجود[4] الباري تعالى ولم يبقَ لهم الا التمثيل بمثال وذلك من سخف المقال لان الخصم ربما لا يسلم ان حركة اليد سبب حركة الكم والمفتاح ولا يقول[5] بالتولد يبقى مجرد فاء التعقيب والتسبيب لفظاً في قوله تحركت يدي[6] فتحرك المفتاح وهذا كما ان المادة عند الخصم سبب ما لوجود الصورة[7] حتى يصح ان يقال لولا المادة لما وجدت الصورة وهما معاً في الوجود[7] وليس وجود الصورة بايجاد المادة بل بايجاد واهب الصور ثم ان سلم ذلك فيجوز ان يسبق السبب المسبب ذاتاً ويقارنه زماناً فيكون زمان وجودهما واحداً واحدهما سبب والثاني مسبب كما يقال في الاستطاعة مع الفعل لكن الممتنع وجود ما له اول مع وجود ما لا اول له وقد بينا ان هذه المعية ممتنعة على الوجود كلها اعني[1] بالذات والوجود والزمان والرتبة والفضيلة فان التقدم والتأخر والمع يطلق على الشيئين اذا كانا متناسبين نوعاً من المناسبة ولا نسبة بين الباري تعالى وبين العالم الا[2] بوجه الفعل والفاعلية[2] والفاعل على كل حال متقدم والمفعول متأخر يبقى ان يقال هل كان يجوز ان يخلق العالم قبل ما خلقه بحيث يكون نسبة بدوه الى وقتنا[4] اكثر زماناً فيجاب عنه ان اثبات الاولية والتناهي للعالم واجب تصوره عقلاً اذ البرهان

---

٢٧ — ١) ف ـ — ٢) ب الحادث ف الحادثات — ٣) ف تجحدوا احتجّوا صواب ؟ — ٤) ب و ف ـ ز — ٥) ا ـ — ٦) ف ـ

٢٨ — ١) ف يعني — ٢) ف لا — ٣) ب ز ومن — ٤) ب و ف ز هذا

قد دل عليه وما وراء ذلك تقدير وهمي يسمى تجويزاً عقلياً والتقديرات والتجويزات لا تقف ولا تتناهى وهو كما اذا سئلتم هل كان يجوز ان يحدث العالم اكبر مما خلقه بحيث يكون نسبة نهايته الى مكاننا اكبر مسافةً فيجاب عنه ان اثبات الحد والتناهي للعالم واجب تصوره عقلاً اذ البرهان قد دل عليه وما وراء ذلك فتقدير ذهني يسمى تجويزاً عقلياً والتقديرات والتجويزات لا تتناهى فتقدير مكان وراء العالم مكاناً كتقدير زمان وراء العالم زماناً وبالجملة ٢٩ حدث العالم حيث يتصور الحدوث والحادث ما له اول والقديم ما لا اول له والجمع بين ما له اول وبين ما لا اول له محال هذا ما نعقله من الحدوث ضرورة وهو كتناهي العالم من الجحمية والجسمية حذو القدة بالقدة

فائدة قبل قد دل البرهان العقلي على ان جسماً ما لا تتناهى ذاته بالفعل مستحيل وجوده فبينوا ان حركات متعاقبة وحوادث متتالية لا تتناهى مستحيل وجودها فان عندنا التناهي والأتناهي انما يتطرق الى اربعة اقسام اثنان منها لا يجوز ان يوجدا غير متناهيين الذات وهو ما له ترتيب وضعي كالجسم او طبيعي كالعلل فجسم لا تتناهى ذاته مستحيل وجوده وعلل ومعلولات لا تتناهي بالعدد مستحيل وجودها ايضاً ولكل واحد من القسمين ترتيب في الوجود اما الجسم فلهُ ترتيب وضعي ولاجزائه اتصال ولكل جزء منه الى

— ٥) ب و ف فتقدير ذهني — ٦) ب و ف اكثر

٢٩ — ١) بياض في ب الى ص ٣٣ س ١٥ في ا — ٢) ف ـ — ٣) ف ز حيث —

جزء نسبة فلا يجوز وجود جسم غير متناهٍ في زمان واحد واما العلل فلها ترتيب طبيعي فان المعلول يتعلق بعلته ولكل معلول الى علته نسبة فلا يجوز وجود جسم وعلل ومعلولات لا تتناهى واما القسمان اللذان يوجدان غير متناهيي الذات فان احدهما الحوادث والحركات التي لا تترتب بعضها على بعض لضرورة ذاتها بل تتعاقب وتتوالى شيء بعد شيء في ازمنة غير متناهية فان ذلك جايز عقلاً والثاني النفوس الانسانية فانها موجودات لم تتعاقب بل هي مجتمعة في الوجود ولكن لا ترتيب لها وضعاً كالجسم ولا طبعاً كالعلل فيجوز ان توجد غير متناهية

والجواب قلنا كلما حصره الوجود وكان قابلاً للنهاية فهو متناهٍ ضرورة وما لا يتناهى لا يتصور وجوده سواء كان لهُ ترتيب[1] وضعي او طبيعي او لم يكن

والبرهان على ذلك بحيث يعم الاقسام الاربعة ان كل كثرة لا تتناهى فلا تخلو اما ان تكون غير متناهية من وجه[2] او غير متناهية من جميع الوجوه والجهات وعلى القسمين جميعاً فانا يمكننا ان نفصل منهما جزءاً بالوهم[3] او بالعقل فناخذ تلك الكثرة مع ذلك الجزء شيئاً على حدة ونأخذها[4] بانفرادها شيئاً على حدة فلا يخلو اما ان تكون تلك الكثرة مع تلك الزيادة مساوية للكثرة من غير الزيادة عددًا او مساحة فيلزم ان يكون الزائد مثل الناقص ومساوياً لهُ وهذا محال واما ان لا يكون مساوياً لهُ فيلزم ان يكون

---

٣٠ — ١) ترتيباً [وكذا] — ٢) ف جهة — ٣) ف توهم — ٤) ا وياخذها

كثرتان غير متناهيتين واحداهما[1] اكبر والثانية انقص وهو ايضاً محال وهذا البرهان ان فرضته في جسم غير متناه من جميع الجهات او من جهة واحدة فالعبارة عنهُ[2] ان نقول لك ان تفرض نقطة من ذلك الجسم ويفصل منهُ مقداراً فتأخذ ذلك الجسم مع ذلك المقدار شيئاً[3] على حدة وبانفراده شيئاً على حدة ثم نطبق بين النقطتين المتناهيتين في الوهم[4] فلا يخلو اما ان يكونا بحيث يمتدان[5] معاً مطابقين في الامتداد الى ما لا يتناهى فيكون الزائد والناقص متساويين واما ان لا يمتدا بل يقصر احدهما عنهُ فيكون متناهياً والقدر[6] المفضول كان متناهياً ايضاً فيكون المجموع متناهياً ايضاً[7] وقد فرضه غير متناه هذا خلف

وكذلك ان فرضته في حركات غير متناهية او اشخاص غير متناهية متعاقبة او مجتمعة او تفرض نفوساً[8] غير متناهية معاً او مجتمعة[9] في الوجود فالعبارة عنهُ ان نقول لك ان تفرض حركة واحدة او شخصاً واحداً وتفصل من الحركات او الاشخاص مقداراً بالتوهم وتنسب الحركات الزائدة الى الحركات الناقصة وتم[10] البرهان من غير تفاوت ٣٢ بين الصورتين

قال ابو علي بن سينا ها هنا فرق وهو ان الجسم لهُ ترتيب وضعي امكنك ان تعين فيه نقطة ثم ترتب عليها جواز الانطباق والامتداد الى ما لا يتناهى وليس للحركات المتتالية ترتيب وضعي فانها ليست معاً في زمان واحد فلا يمكنك ان تعين فيها حركة واحدة وترتب

---

٣١ — ١) ف احديها اكثر — ٢) وهذا مثل ما اورده ابن سينا في كتابه النجاة مصر ١٣٣١ ص ٢٠٢ — ٣) ف ب — ٤) ف التوهم — ٥) ف يمتد ا حاشية معا — ٦) ف والمقدار — ٧) ف تم

عليها جواز الانطباق لان ما لا يترتب[1] في الوضع او الطبع فلا يحتمل الانطباق

فبين له جوابك عن هذا الفرق من وجهين احدهما انك فرضت النقطة في الجسم والامتداد الى ما لا يتناهى بالوهم وقدرت التطبيق ايضاً بالوهم فقدّر وهما ان الحركات الماضية كأنها موجودة متعاقبة والازمنة ايضاً كأنها موجودة وهماً متعاقبة على مثال خط موهوم لا يتناهى تركب من نقط متتالية والحدود في الحركات والاوقات[2] في الازمنة كالنقط في الخطوط والتعاقب كالتتالي والعلة التي لاجلها امتنع الاتتناهي ووجب[3] ان تتناهى فهو انه مودٍ[4] الى انه يكون
٣٣ الاقل مثل الاكثر والناقص مثل الزايد وهذا موجود في الموضعين جميعاً ولذلك قال المتكلم انا اذا فرضنا الكلام في اليوم الذي نحن فيه وقلنا ما مضى من الايام غير متناهٍ عندكم وما بقي ايضاً غير متناهٍ والباقي والماضي متساويان متماثلان في عدم التناهي فلو فصلنا من الماضي سنةً واضفناها الى الباقي صار الماضي ناقصاً والباقي زايداً وهما متماثلان في نفي التناهي ادى ذلك الى ان يكون الزايد مثل الناقص

الوجه الثاني انه لو[1] لم يتحقق في الحركات والاشخاص ترتيب وضعي فقد تحقق[2] فيها ترتيب طبيعي كالعلل والمعلولات فانها لا بدّ ان تكون متناهية بالاتفاق وذلك ان كل معلول فهو ممكن

---

٣٢ — ١) ف ترتيب له — ٢) ف والاقاه — ٣) ف وواجب — ٤) ف ادى

٣٣ — ١) ف ان — ٢) ف ترتبت —

الوجود بذاته[٣] وانما يجب وجوده بعلته[٤] فيتوقف وجوده على وجود علته والكلام في علته كذلك حتى يتناهى الى علة اولى ليست ممكنة لذاتها كذلك نسبة كل والد الى مولود نسبة العلة الى معلولها فيتوقف وجود الولد على وجود الوالد وكذلك القول في الوالد فهلا قلت ينتهي الى والد اول ومع ذلك فالاشخاص[٦] عندكم لا تتناهى ثم[٧] يعدد كل[٧] شخص انساني قد وجد نفس[٨] ناطقة وهي باقية مجتمعة في الوجود فالاشخاص اذا كانت تتناهى وجاز وجودها لانها متعاقبة لا مجتمعة معاً في الوجود فما قولك في النفوس فانها مجتمعة وهي لا ٣٤ تتناهى فان[١] قال ليس لها ترتيب طبيعي ولا وضعي قيل اذا[١] ترتبت[٢] الاشخاص والداً ومولوداً ترتبت النفوس ايضاً ذلك الترتيب لانه[٢] من العوارض واللوازم المعينة للنفوس كونها بحيث ان صدرت عن اشخاصها اشخاص فهذه النسبة باقية ببقايها ولذلك النوع ترتيب

برهان اخر في ان ما لا يتناهى من الحوادث والمحركات لا يتحقق في الوجود : وذلك[١] انا نفرض الكلام في الدورة التي نحن فيها ولا شك ان ما مضى قد انتهى بها وما انتهى بشيء فقد تناهى[٤] ومعنى قولنا[٤] ان ما مضى قد انتهى[٥] انا[١] اذا اردنا قصر النظر على ما نحن فيه وقطعناه عما سيأتي اقتضى ذلك تناهي الحركات الماضية اذ[٦] يتناهي الحركات الماضية[٧] لم يكن مشروطاً فيها لحوق الحركات

---

٣) ف بالذات — ٤) ف بالعلة — ٥) ا اولا — ٦) ف اذا كانت لا يتناهى عندكم — ٧...٧) ف يقدر على — ٨) ف نفساً

٣٤ — ١) ف ـ — ٢) ف ترتيب — ٣) ف لان — ٤) ف ـ فا — ٥) ف تناهى — ٦) ا محرف ف ز لا — ٧) ف ز ما —

الاتية فما من حركة توجد وتعدم الا وقد انقضت حركات قبلها بلا نهاية فيوجد[٨] ابدًا طرف[٩] منها متناهياً ويكون ذلك الطرف اخر الماضي واولاً لما بقي فكل حركة او كل دورة فقد تحقق لها اول واخر واذا تناهى من طرف فقد تناهى من الطرف الثاني فالحركات كلها اذًا في ذواتها متناهية اولاً واخرًا وهي معدودة بالزمان والزمان هو العادّ للحركات فالمعدود اذًا يتناهى اولاً واخرًا كذلك يلزم ان يتناهى العاد اولاً واخرًا يبقى[١] ان يقال هي متناهية عددًا ام لا قلنا وكل عدد موجود فهو قابل للزيادة والنقصان والاكثر والاقل[٢] فهو متناهٍ وكل[٣] عدد موجود فهو متناهٍ وهذا الحكم يجري في كل عدد موجود معاً كالنفوس الانسانية او متعاقبة كالاشخاص الانسانية وعندهم النفوس غير متناهية عددًا وهي قابلة للزيادة والنقصان والاشخاص الانسانية غير متناهية عددًا وهي ايضاً قابلة للزيادة والنقصان فاذا طبقت الاشخاص على النفوس تساوت لا محالة وان نقصت[٤] من الاشخاص عددًا وطبقت الباقي على عدد النفوس فان كان كل واحدٍ منهما لا يتناهى كان[٥] الزائد مثل الناقص وان كان يتناهى فقد حصل المقصود وتطبيق الخط على الخط كتطبيق العدد على العدد وتطبيق النفس على الشخص والحركات والمتحركات اذا تناهت ذاتاً وزماناً ومكاناً وعددًا وهذا قاطع لا جواب عنه ولا سؤال عليه[٦]

---

٨) ف فتوجد — ٩) ف طرفا

٣٥ — ١) ف بقى — ٢) ف زو كل قابل للزيادة والنقصان والاقل والاكثر — ٣) ف فهو — ٤) ف تنقصر — ٥) ف فكان — ٦) ف عنه

ومن جملة الالزامات على الدهرية ان حركات زُحل وهو في ٣٦
الفلك السابع مثل حركات القمر وهو في الفلك الاول من حيث
ان كل واحدٍ من النوعين غير متناهٍ ومعلوم بالضرورة ان حركات
زُحل اقل[1] من حركات القمر فهي اذاً مثلها واكثر منها وذلك من
٥ اعجل المحال وابلغ في[2] التناقض

فانه قيل ان قصرت مسافة فلك القمر عن فلك زُحل فقد طال
زمان القمر بمقدار قصر المسافة حتى قطع القمر فلكه بمثل[3] ما قطع
زحل فلكه فقد تساويا في الحركة

قلنا وما قولكم في حركة فلك زحل فانها حركات المحيط
١٠ وحركات فلك القمر حركات القطب[4] فهما[5] متساويان فيما لا يتناهى
وحركات فلك زحل اضعاف حركات فلك القمر ولا جواب عنه

فانه قيل السنتم اثبتم تفاوتاً في معلولات الله تعالى وفي مقدوراته
فان العلم عندكم متعلق بالواجب والجايز والمستحيل والقدرة لا تتعلق
الا بالجايز فكانت المعلومات اكثر والمقدورات اقل والقلة والكثرة ٣٧
١٥ قد تطرقتا الى النوعين وهما غير متناهيين

والجواب قلنا نحن لم نثبت معلومات او مقدورات هي اعداد
بلا نهاية بل معنى قولنا انها لا تتناهى اي العلم صفة صالحة يعلم به
ما يصح ان يُعلم والقدرة صفة صالحة يقدر بها على ما يصح ان يوجد
ثم ما يصح ان يعلم وما يصح ان يقدر عليه لا يتناهى وليس ذلك

---

٣٦ — ١) ف اكثر — ٢) ف ـ — ٣) ف مثل — ٤) ف القمر —
٥) ف مسافتها

عدد انقص من عدد حتى يكون ذلك نقضاً[1] لما ذكرناه وانما الممتنع عندنا اعداد تحصرها الوجود وهي غير متناهية فنقول قد بينا ان ما لا يتناهى انما يمكن تصوره في الوهم والتقدير لا في الوجود كالعدد يقال له انه لا ينتهي[2] تضعيفاً وليس نعني به[3] ان العدد الغير متناهٍ[4] موجود محصور بل المعنى[5] انك اذا قدرت او توهمت ضعفاً فوق ضعف الى ما لا يتناهى امكنك ذلك كذلك المعلولات والمقدورات على التقدير الوهمي لا يتناهى ولصلاحية العلم ان يعلم به كل ما يصح ان يعلم ويخبر عنه يقال ان العلم لا يتناهى وكذلك لصلاحية القدرة ان
٣٨ يقدر بها على كل ما يصح ان يقدر عليه[6] يقال ان القدرة لا تتناهى فلا القدرة ولا العلم امر بسيط ذاهب في الجهات لا يتناهى ولا المعلومات والمقدورات اعداد كثيرة لا تتناهى[1] وهكذا ينبغي ان تفهم من معنى قولنا ذات الباري سبحانه لا تتناهى[1] اي هو واحد لا يقبل الانقسام بوجه من الوجوه فلا يتطرق اليه نهاية بوجه من الوجوه

شبه الدهرية قالوا اذا قلتم ان العالم محدث بعد ان لم يكن فقد تأخر وجوده عن وجود الباري تعالى فلا يخلو اما ان يتأخر بمدة او لا بمدة فان تأخر لا بمدة فقد قارن وجوده وجود الباري تعالى وان تأخر بمدة فلا يخلو اما ان[2] تأخر بمدة متناهية او بمدة غير متناهية فان تأخر بمدة متناهية فقد وجب[4] تناهي وجود الباري سبحانه وان تأخر

---

٣٧ — ١) ف نقصا — ٢) ف يتناهى — ٣) ف يعنى — ٤) ف المتناهى — ٥) ف معنى — ٦) ف ـه

٣٨ — ١...١) ف ـه — ٢) ف شبهة — ٣) ف ز يكون — ٤) ف وجب

بمدة غير متناهية فنفرض في تلك المدة موجودات لا تتناهى فانه ان لم يمتنع مدة لا تتناهى لم يمتنع عدة لا تتناهى

والجواب قلنا هذا الكلام غير مستقيم وضعاً وتقسيماً اما الوضع فقولكم لو كان العالم محدثاً كان وجوده متأخراً فان عنيتم ٣٩ به التأخر بالزمان فغير مسلم فانا قد بينا ان التقدم والتأخر والمعية الزمانية تمتنع في حق الباري سبحنه

وعلى هذا لم يصح بنا التقسيم عليه انه متأخر بمدة او لا بمدة فان ما لا يقبل المدة ذاتاً ووجوداً لا يقال له تقدم او تأخر او قارن بمدة او لا بمدة فاحلتم علينا تقدماً وتأخراً ومعية زمانية للباري تعالى واذا منعنا ذلك الزمتم علينا مقارنة في الوجود وذلك تلبيس فانا اذا منعنا التقدم والتأخر الزماني منعنا المقارنة الزمانية بل وجود الباري تعالى لا يقال متقدم بالزمان كما لا يقال ايضاً فوق بالمكان ولا يقال مقارن بالزمان كما لا يقال مجاور للعالم بالمكان وان عنيتم بالتأخر في الوجود اي الموجِد مفيد الوجود والموجَد مستفيد الوجود والموجِد لا اول لوجوده والموجَد له اول فهو مسلم ولا يصح ايضاً بنا التقسيم عليه انه تأخر بمدة او لا بمدة

قاله قبل لا بد من نسبة ما بين الموجِد والموجَد واذا تحققت النسبة فبمدة متناهية او غير متناهية

قلنا ولا بد من نفي النسبة بين الموجِد والموجَد اذ لو تحققت

— ٥..٥) ف ـ — ٦) ف بمنع — ٧) ف وضعا

٣٩ — ١) ف حادثا — ٢) ف حتى — ٣) ف بمقارنة — ٤) ف ـ — ٥) ف ـ

٤٠ النسبة بمدة متناهية او غير متناهية كان وجوده زمانياً قابلاً للتغير والحركة اليس لو قال القايل ما نسبة واحد منا حيث حدث وله اول كان السؤال محالا اليس لو قال القايل ما نسبة العالم منه تعالى حيث وجد وله نهاية افيباينه او يجاوره فان باينه افبخلا[1] او بينونةٍ تتناهى ام لا تتناهى كان السؤال[2] محالا كذلك نقول في المدة فان الجزئي[3] كالكلي والزمان كالمكان

وجواب اخر عن التقسيم نقول ما المعنى بالمدة اهي عبارة عن امر موجود او عن تقدير موجود ام عن عدم بحت فان كان[4] امراً موجوداً محققاً فهو من العالم فلا يكون قبل العالم وايضاً[5] الموجود اما قايم بنفسه[6] او قايم بغيره وعلى الوجهين جميعاً لا يمكن تقديره قبل العالم وان كان امراً مقدراً وجوده والتقديرات الوهمية تجويزات وليس كلما يجوزه العقل او يقدره الوهم يمكن وجوده جملةً حاصلةً فان وجود عالم آخر وكذلك الى ما لا يتناهى مما يجوز[7] يقدره الوهم وكذلك الاعداد التي لا تتناهى مما يقدره الوهم[8] لا مما يجوزه العقل[8] وبالجملة الجايزات كلها لا يمكن ان توجد جملةً حاصلةً فيكون ما

٤١ لا يتناهى مما[1] يحصره الوجود وذاك محال فعُلم ان تقدير ازمنةٍ غير متناهيةٍ لا يكون كالتحقيق وما يمكن وجوده جملةً معاً او متعاقباً لا يمكن ان يكون مشحوناً بما لا يتناهى وان كانت المدة عبارة

---

٤٠ — ١) ا او — ٢) ف ز ايضا — ٣) ف جزوى (كذا دائماً) — ٤) ف ز عن — ٥) ا ز فان — ٦) ف بذاته — ٧) ف ز العقل ويقدره الوهم . لعله يجوزه العقل ويقدره الوهم — ٨...٨) ف ـ

٤١ — ١) ا ـ —

عن عدم بحث فلا يتناهى ولا لا يتناهى في عدم البحث

وجواب اخر لِمَ قلتم ان المدة لو كانت متناهية لتناهى وجود الباري تعالى فان تناهي المدة كتناهي العالم مكاناً وهو مصادرة على المطلوب الاول وتعبير عن محل النزاع ثم تناهي العالم مكاناً ليس يقتضي تناهي ذات الباري تعالى لانه لا مناسبة بينه وبين المكانيات والمكان كذلك تناهي العالم زماناً لا يقتضي تناهي وجود الباري لانه لا مناسبة بينه وبين الزمانيات والزمان ولم قلتم ان المدة لو لم تكن متناهية في التقدير العقلي امكن ان يوجد فيها موجودات في التحقيق الحسي

شبهة اخرى قال ابن سينا حكاية عن ارسطاطاليس كل حادث عن عدم فانه يسبقه امكان الوجود ضرورة وامكان الوجود ليس هو عدماً محضاً بل هو امر ما له صلاحية الوجود والعدم ولن يتصور ذلك الا في مادة فكل حادث فانه يسبقه مادة ثم تلك المادة المتقدمة ٤٢ لا تتصور الا في زمان لان قبل ومع لا يتحقق الا في زمان والمعدوم قبل هو المعدوم مع وليس الامكان قبل هو الذي يقارن الوجود فهو اذاً متقدم تقدماً زمانياً والعالم لو كان حادثاً عن عدم لتقدمه امكان الوجود في مادة تقدماً زمانياً فهو اما ان يتسلسل فهو باطل واما ان يقف على حد لا يسبقه امكان فلا يسبقه عدم فيكون واجباً بغيره وهو ما ذهبنا اليه وهذه الشبهة هي التي اوقعت المعتزلة في اعتقاد كون المعدوم شيئاً وعن هذا قصروا الشيئية في الممكن وجوده لا

٢) ف ز تقول — ٣) ف بالحس — ٤) ف قدم — ٥) ف ـ
٤٢ — ١) ا بعد وفى الهامش «مع» — ٢...٢) ف ـ —

المستحيل ثبوته[٣]

والجواب انا قد بينا ان معنى الحدوث عن عدم انه هو الموجود الذي له اول لا[٤] الامكان السابق عليه ليس يرجع الى ذات وهو شيء حتى يحتاج الى مادة بل هو امر راجع الى التقدير الذهني لان ما لا يجوز وجوده لا يتحقق له ثبوت وحدوث والقبلية والمعية راجعة ايضاً الى التقدير العقلي وانما نتصور نحن من حدوث العالم ما يتصورونه من حدوث النفس الانسانية حادثة لها اول لا عن شيء حتى يمكن ان يقال انها مسبوقة بالعدم اي لم تكن فكانت وهي ممكنة الوجود في ذاتها وامكانها لا يستدعي مادة تسبقها فان ذلك يودي الى ان يكون وجودها مادياً فعلم ان الامكان من حيث هو امكان ليس يستدعي مادة وسبقه على الموجود الحادث ليس الا سبقاً في الذهن سميتموه سبقاً ذاتياً وذلك السبق ليس سبقاً زمانياً وكذلك القول في المعلول الاول وساير النفوس فانها ممكنة الوجود بذواتها وامكان وجودها سابق على وجودها سبقاً ذاتياً وكذلك القول في الجسم الاول الذي هو فلك الافلاك ونقول ان كل حادث حدوثاً زمانياً او حدوثاً ذاتياً على اصلكم فانه يسبقه امكان الوجود فان الموجود المحدث قد تردد بين طرفي الوجود والعدم وهذا التردد والسبق والامكان كله يرجع الى تقدير في الذهن والا فالشيء في ذاته على صفة واحدة من الوجود لكن الوجود باعتبار ذاته انقسم الى ما يكون وجوده لوجود هو له لذاته اي هو غير مستفاد له من

---

٣) ف ـ الى ص ٣٦ س ٨ — ٤) ا ممحو

غيره فيقال الوجود اولى به والى ما يكون وجوده لوجود هو له ٤٤
من غيره فيقال الوجود ليس اولى به ولا اول وهذا الوجود لم يتحقق
الا ان يكون له اول مسبوق بوجود لا اول له ويكون له في ذاته
امكان الوجود يعبر عنه بانه مسبوق بامكان الوجود لا انه وجود
٥ يسبقه امكان الوجود بل الوجود في ذاته وجود ممكن فقد وُجد
ها هنا سبقان احدهما سبق وجود الموجود والثاني سبق امكان
الوجود ولكننا بعدما بحثنا عن السبق الثاني لم نعثر على معنى الا ان
الوجود المستفاد لن يتحقق الا بان يكون ممكناً في ذاته مقدرًا فيه
تردد بين طرفي الوجود والعدم واحتاج الى مرجح لولاه لما حصل له
١٠ وجود فلو كان كل حادث محتاجاً الى سبق امكان وكل امكان
محتاجاً الى مادة وكل مادة الى زمان تسلسل القول فيه فيقال وتلك
المادة والزمان يحتاجان الى مادة وزمان ولما حصل وجود حادث اصلًا
فبطل الاصل الذي وضعوا الكلام عليه بل لا بد من منتهى ينتهى
اليه فيكون مبدعاً لا من شيء ويكون ممكناً في ذاته ولا يستدعي ٤٥
١٥ امكانه مادةً وزماناً فهكذا يجب ان يتصور معنى سبق الامكان
وسبق العدم وسبق الموجد فان الموجِد يسبق بوجوده من حيث
وجوده ويلزم ذلك ان يسبق العدم والامكان في الموجد سبقاً تقديرياً
وقد تقرر الفرق بين التقدم الذاتي والتقدم الوجودي فتأمل ذلك

شبهة اخرى اعتمد عليها ابو علي بن سينا قال اسلم ان العالم بما فيه
٢٠ من الجواهر والاعراض جايز الوجود لذاته لكن كلامنا في انه هل
هو واجب الوجود بغيره دايم الوجود بدوامه قال والجايز ان لا يوجد

وان يوجد واذا تخصص بالوجود احتاج الى مرجح لجانب الوجود والحال لا يخلو اما ان يقال ما يجوز ان يوجد عن المرجح يجب ان يوجد حتى لا يتراخى عنه واما ان يقال لا يجب ان يوجد حتى يتراخى عنه ثم يوجد بعد ان لم يوجد لكن العقل الصريح الذي لم يكذب يقضي ان الذات الواحدة اذا كانت من جميع جهاتها واحدة وهي كما كانت وكان لا يوجد عنها شيء فيما قبل مع جواز ان يوجد وهي الان كذلك فالان لا يوجد عنها شيء واذا كان قد وُجد فقد حدث امر[1] لا محالة عن قصد وارادة وطبع وقدرة او تمكن وغرض او سبب من الاسباب ثم لا يخلو ذلك السبب اما[1] ان يحدث في ذاته صفة او يحدث امرًا مبايناً عنه والكلام في ذلك الحادث على اي وجه كان كالكلام في العالم فاذًا لا يجوز ان يحدث امر ما واذا لم يجز فلا فرق بين حال ان يفعل وبين حال ان لا يفعل وقد وُجد الفعل فهو خلف وانما الزمنا[2] هذا لانا وضعنا في التقدير العقلي ذاتاً معطلة عن الفعل وهو باطل فنقيضه حق

والجواب قلنا انتم مطالبون باثبات ثلث مقدمات احداها اثبات جواز وجود العالم في الازل[3] والثانية اثبات ان ما يجوز وجوده يجب وجوده والثالثة اثبات سبب حادث لامر حادث

اما الاولى فنحن قد بينا استحالة وجود امر جايز في ذاته مع وجود موجود واجب[4] في ذاته في الازل من وجهين احدهما استحالة

---

٤٥ — ١) ف تابعًا لـ ص ٣٤ س ١

٤٦ — ١) ف فاما — ٢) ف لزمنا — ٣) ف الاول — ٤) ف فاوجب

اقتران وجود ما لا اول له مع وجود ما له اول فان الجمع بينهما من المحالات والوجود الواجب لذاته يجب ان يتقدم الوجود الجايز لذاته ٤٧ تقدماً ما[1] في وجوده بحيث يكون الواجب موجودًا ولا وجود معه لا من حيث الوجود ولا من حيث[2] الذات ولا من حيث الزمان ولا من حيث الرتبة والمكان ولا من حيث[2] الفضيلة وبالجملة فحيث ما تحقق الجواز والامكان في شيء تحقق نفي الازليـة عنه واثبات الاولية له واقتران الازلية والاولية في شيء واحد محال وقولكم العالم جايز الوجود وكل جايز وجوده يجب وجوده ازلًا وابدًا جمع بين قضيتين متناقضتين ومن اعترف بالجواز والامكان فقد سلم المسئلة من كل وجه فان الشيء اذا تطرق اليه الجواز في الوجود[2] من وجه[2] تطرق اليه الجواز من ساير الوجوه اعني الوقت والمقدار والشكل اذا كان الموجود قابلًا لها او لواحد منها والدابر بين وجوه الجواز اذا تخصص باحد الجايزين دون الثاني احتاج الى مخصص وانتفى الوجوب والدوام عنه

واما الوجه الثاني في بيان الاستحالة ان الحوادث التي لا تتناهى قد تبين استحالتها

فانه[2] قيل ما المانع من وجود العالم في الازل كان الجواب استحالة حوادث لا تتناهى لما بينا من البرهان الدال عليه ٤٨

واما الكلام على المقدمة الثانية وهي ان مـا يجوز وجوده[1] يجب وجوده[1]

---

٤٧ — ١) ف ـ — ٢...٢) ف ـ — ٣) ف فلو

٤٨ — ١...١) ف ـ

قلنا هذا الكلام اولًا متناقض لفظاً ومعنى امَّا اللفظ فان الجواز والوجوب متناقضان الا ان يقال ان ما يجوز وجوده في ذاته يجب وجوده بغيره قيل وهذا ايضاً باطل فان الوجوب بالغير انما يكون بايجاب الغير[٢] والجايز انما يحتاج الى الواجب في وجوده لا في وجوبه فيكون وجوده بايجاد الغير ثم يلزمه من حيث النسبة وجوبه وقد تبين هذا المعنى فيما قبل واما التناقض من حيث المعنى فهو ان الجايز وجوده مما لا يتناهى فلو كان ما جاز وجوده وجب وجوده لوُجد ما لا يتناهى دفعةً واحدة واذا شُرط الترتيب في الذوات حتى حصل في الوجود اول ثم ثانٍ ثم ثالث ثم ينتهي الى موجودات محصورة كذلك يشترط[٣] الترتيب في الموجود حتى حصل موجود[٤] له اول ثم ثانٍ ثم ثالث فالترتيب فى الذوات تقدماً وتأخرًا كالترتيب فى الموجودات اولًا واخرًا وهذا بناء على ما ذكرناه من اثبات قسم اخر في اقسام التقدم والتأخر وذلك واجب الرعاية[١]

واما الكلام في المقدمة الثانية وهي المغلطة[٢] الزبّاء والداهية الدهيا وكثيرًا ما كنا نراجع استاذنا وامامنا ناصر السنَّة[صاحب الغنية وشرح الارشاد][٣] ابا القاسم سليمان بن ناصر[٤] الانصاري فيها ويتكلم عليها فما يزيد فيها على[٥] ان اثبات وجه فاعلية الباري سبحنه وتعالى مما يقصر عن دركه[٦] عقول العقلاء ثم الذي كان يستقر كلامه عليه ان قال ثبت جواز وجود العالم عقلًا وثبت حدوثه دليلًا[٧] ويعرف ان[٧]

---

٢) ف ـ — ٣) ف شرط — ٤) ف وجود

٤٩ — ١) ف واجبا لرعاية — ٢) المطلة — ٣) ف ـ ا في الحاشية — ٤) انصر — ٥) ف ـ — ٦) ف ادراكه — ٧...٧) ف و تقر ذاته ؟ —

ما حدث بذاته فيجب نسبة حدوثه الى واجب الوجود بذاته والخصم انما يطالب بوجه النسبة[٨] فان الموجِد اذا كان لا يوجد واوجد فنسبة الحادث اليه قبل الايجاد كنسبته اليه حال الايجاد وبعده ولم يحدث امر ما ولا سبب فلم وجد ولم اوجد وبالجملة[١] فما معنى الايجاد والابداع

ان قلت انه علم وجوده في هذا الوقت واراد وجوده فيه قيل العلم عام التعلق والارادة عامة التعلق فنسبة وجوده الى الارادة العامة في هذا الوقت على هذا الشكل كنسبة وجوده في غير هذا الوقت على غير هذا الشكل وكذلك القول في القدرة فانها في عموم تعلقها كالارادة والعلم فلا خصوص في الصفات فكيف يختص الفعل وهذا الموضع منشأ ضلال بعض المتكلمين فان الكرّامية اثبتوا حوادث في ذات الباري تعالى من الارادة والقول وهي التي تخصص العالم بالوجود دون العدم والمشية القديمة[١] تتعلق عندهم[٢] تعلقاً عاماً والارادة تتعلق تعلقاً خاصاً وفرقوا بين الاحداث والمحدث والخلق والمخلوق والمعتزلة اثبتوا ارادات حادثة لا في محل هي التي تخصص العالم بالوجود دون العدم ولم يفرقوا بين الاحداث والمحدث والخلق والمخلوق والاولى ان نسلك في حل الاشكال[٣] طريق ابطال مذهب الخصم ثم نشير الى ما يلوح للعقل من معنى الايجاد

فنقول اتفقنا على ان العالم جايز لذاته محتاج الى مرجح لجانب[٤] الوجود على العدم فالمرجح لا يخلو اما ان[١] يرجح من حيث هو ذات

---

٨) ف يطلب وجه القسمة — ٩) ف ـ و

٥٠ — ١) ف ز عندم — ٢) ف ـ — ٣) ف اشكال — ٤) ف لها فى

٥١ — ١) ف ز يكون مرجح —

او من حيث هو[٢] وجود ويلزم عليه امران احدهما ان يكون كل ذات وكل وجود مرجحاً والثاني ان يحدث ما يجوز وجوده مما لا يتناهى فان نسبة الجميع الى الذات والوجود نسبة واحدة والوجهان محالان واما ان يرجح من حيث هو ذات او وجود على صفة او[٢] على اعتبار ووجه فان ترجح من حيث هو وجود على صفة[٢] فقد سلمت المسلمة وبطل الايجاب الذاتي وان ترجح من حيث هو وجود على وجه كما قال الخصم انه واجب الوجود لذاته وانما[٤] اوجب من حيث انه واجب لذاته[٤] وهو وجود على وجه فهو ايضاً باطل فان وجوب الوجود لذاته معناه امر سلبي اي وجوده غير مستفاد من غيره ومن فهم وجوداً غير مستفاد لم يلزمه ان يفهم[٥] انه مفيد غيره وكذلك من فهم انه عالم او عقل وعاقل كما قال الخصم لم يلزم منه ان يفهم منه[٦] انه موجد مفيد الوجود غيره لان معنى كونه عقلاً عند الخصم معنى سلبي ايضاً اي مجرد عن المادة وبان يكون مجرداً عن المادة لا يلزم ان يكون مفيد الوجود لغيره فبطل[١] الايجاب الذاتي من كل وجه وتعين انه انما اوجد لكونه على صفة ولتلك[٣] الصفة من حيث ذاتها صلاحية التخصيص والايجاد عموماً بالنسبة الى ما حصل على الهيئة التي حصل وبالنسبة الى غيرها نسبة واحدة ولها ايضاً خصوص وجه بالنسبة الى ما حصل دون ما لم يحصل وذلك الخصوص لها عند اضافتها[٣] اياها الى غيرها

فنقول لما علم الباري وجود العالم في الوقت الذي وُجد فيه اراد

---

٢) ف ز ذات — ٣..٣) ا ـ — ٤..٤) ا ـ — ٥) ف ز منه — ٦) ف ـ

٥٢ — ١) ف فيبطل — ٢) ف وتلك — ٣) ف اضافتنا —

وجوده في ذلك الوقت فالعلم عام التعلق بمعنى انه صفة صالحة لان يعلم به[٤] جميع ما يصح ان يعلم والمعلومات لا تتناهى على معنى انه علم وجود العالم وعلم جواز وجوده قبل وبعد على كل وجه يتطرق اليه الجواز العقلي والارادة عامة التعلق بمعنى انها صفة صالحة لتخصيص ما يجوز ان يخصص به والمرادات لا تتناهى على معنى ان وجوه الجواز في التخصيصات غير متناهية ولها خصوص تعلق من حيث انها[١] توجد وتوقع[٢] ما علم واراد وجوده فان خلاف المعلوم محال[٣] ٥٣ وقوعه فالصفات كلها عامة التعلق من حيث صلاحية وجودها وذواتها بالنسبة الى متعلقاتها[٤] الى ما[٤] لا يتناهى خاصة التعلق من حيث نسبة بعضها الى بعض والارادة لا تخصص بالوجود الا حقيقة ما علم وجوده والقدرة لا توقع الا ما اراد وقوعه وتعلقات هذه الصفات اذا توافقت على الوجه[٥] الذي ذكرناه حصل الوجود لا محالة من غير تغيير يحصل في الموجِد وانما يتعذر تصور هذا المعنى علينا لانا لم نحس من انفسنا ايجاداً وابداعاً ولا كانت صفاتنا عامة التعلق فعلمنا اذاً لم يتعلق الا بمعلوم واحد ولم تتعلق ارادتنا الا بمراد واحد ولا قدرتنا الا بمقدور واحد لا على سبيل الايجاد ولن[٦] يتصور بقا صفاتنا لكونها اعراضاً فيتقاضى عقلنا وحسنا حدوث سبب لحدوث امر حتى لو قدرنا علماً وارادةً وقدرةً لها عموم التعلق بمتعلقات لا تتناهى على

---

٤) ف بما

٥٣ — ١) ف ز تخصص بالموجود حقيقة ما علم وجوده والقدرة كذلك لها عموم تعلق من حيث صلاحية الصفة الايجاد مطلقة اي ايجاد كل ما يجوز وجوده ولها خصوص تعلق من حيث انها — ٢) ف ز على — ٣) ا ز وجوده — ٤.٤) ف الى — ٥) ا الوجوه — ٦) ف ولم

٥٤ معنى صلاحية كل صفة لمتعلقها وقدرنا صلاحية قدرتنا للايجاد[1] وقدرنا بقا الصفات فعلمنا وجود شيء بقدرتنا وارادتنا في وقت مخصوص ودخل الوقت لا نشك ان الشيء يقع ضرورة من غير ان تتغير ذاتنا او يحدث امر او سبب لم يكن وهذا كما يقدره الخصم في العقل الفعال وفيضه فانه يقول هو عام الافاضة واهب للصور على الاشاعة من غير تخصيص ثم يثبت له نوع خصوص بالاضافة الى القوابل والشرايط التي تتكون فتحصل استعدادًا في القوابل فيختص الفيض بقابل مخصوص على قدر مخصوص فخصوص الفيض بسبب خارج عن ذات المفيض لا يقدح في عموم الفيض باعتبار ذاته على ان الايجاب الذاتي عند الخصم فيض[2] ذاتي هو وجود عام لا خصوص فيه ولكنه انما يفيض منه واحد ثم من الواحد يفيض عقل ونفس وفلك ومن كل عقل ونفس[2] عقل ونفس[2] حتى ينتهي بالعقل الاخير ثم يفيض منه الصور على الموجودات السفلية وتنتهي بالنفس الناطقة

٥٥ فنقول ما الموجب لحصر الموجودات في هذه الذوات ولا خصوص في الفيض وان تناهي الموجودات عددًا ومكانًا كتناهي الموجودات بدايةً وزمانًا

فانه فنقول ان الخصوص عندنا يرجع الى قبول الحوامل فيقدر الفيض بمقدارها

فنقول وكلامنا في اصل الحوامل لم انحصر في عدد[1] معلوم فلم

---

٥٤ — ١) ف الايجاد — ٢) ف ز خاص — ٣ ..٣) ف ـ

٥٥ — ١) ف ز —

انحصرت السماوات في سبع او تسع ولم انحصرت العناصر في اربعة ولم انحصرت المركبات في عدد معلوم ولم تناهت هـذه الموجودات فهلا ذهبت السموات الى غير نهاية مكاناً كما ذهبت حركاتها الى غير نهاية زماناً

فانه فلنم منعنا من ذلك برهان عقلي على ان العالم متناهٍ مكاناً فلنا ومنعنا عن ذلك ايضاً ذلك البرهان بعينه كما بينا وكل ما ذكرتموه في العناية الالهية التي اوجبت ترتيب الموجودات على نظامها الاكمل نقدره نحن في الارادة الازليـة التي اقتضت تخصيص الموجودات على النظام الذي عَلِمَهُ أَوَ لَيْسَ لم يكفِ على اصلكم مجرد وجود مطلق حتى خصصتم بالوجوب ولم يكفِ الوجوب حتى خصصتم بالتعقل ولم يكفِ التعقل حتى خصصتم بالعناية ثم عدتم فقلتم هذه صفات اضافية او سلبية لا توجب تكثراً في ذاته وتغيراً فما سميتموه تعقلاً نحن نقول هو علم ازلي وما سميتموه عناية نحن نقول هو ارادة ازلية فكما ان العناية عندكم ترتبت على العلم فعندنا الارادة انما تتعلق بالمراد على وفق العلم فلا فرق بين الطريقين الا انهم ردوا معاني الصفات الى الذات وعند المتكلمين معاني الصفات لا ترجع الى الذات فالاولى بالمناظرة في هذه المسئلة ان يدفع الخصم الى تعيين محل النزاع وتبيين مذهبه فيستفيد بذلك بطلان مذهب الخصم فانه يقول اول ما صدر عن الباري تعالى فهو العقـل الاول لانه لا يصدر عن الواحد الا واحد ثم العقل اوجب عقلاً آخر ونفساً

٣) ف عن — ٤) ا تخصص — ٥) ف عمله سورة ٩ , ٢٩

٥٦ — ١) ف تترتبت — ٢) ف بالمناظر — ٣) ف ز كل عقل —

وجسماً هو فلك الافلاك وبتوسط كل عقل عقلاً ونفساً وفلكاً حتى انتهت الافلاك بالفلك الاخير الذي يديره[٤] العقل الفعال الذي هو
٥٧ واهب الصور في[٥] العالم وبتوسط العقول السماوية والحركات الفلكية حدثت العناصر وبتوسطها حدثت المركبات واخر الموجودات هي النفس الانسانية لان الوجود ابتدأ من الاشرف فالاشرف حتى بلغ الى الاخسّ وهو الهيولي ثم ابتدأ من الاخسّ فالاخسّ حتى بلغ الاشرف فالاشرف وهو النفس الناطقة الانسانية

فيقال لهم هذه الموجودات السفلية على هيئتها واشكالها من انواعها واصنافها[١] التي تراها اوجدت دفعة واحدة ام على ترتيب فان وجدت دفعة[٢] واحدة بطل الترتيب الذي اوجده[٣] في وجود الموجودات وان حصلت على ترتيب شيئاً بعد شيء فانّى تحقق[٤] سبق ذاتي وتأخر ذاتى بين المعلول الاول والمعلول الاخير

ونقول ما نسبة المعلول الاخير الى المعلول الاول من حيث الزمان وهما وان كانا في ذواتهما غير زمانيين الا ان النفس الانسانية حدثت حدوثاً لم تكن قبل ذلك موجودة فتحقق لها اول فما نسبة
٥٨ اولية النفس الى العقل الاول فان كان بينهما نفوس غير متناهية حدثت في ازمنة غير متناهية[١] كان غير المتناهي محصوراً بين حاصرين وذلك محال وان كانت متناهية فبطل قولهم ان الحوادث لا تتناهى

---

٤) ف يدبّره — ٥) ف ز هذا

٥٧ — ١) ف اضافتها — ٢) ف ـ — ٣) ا فى الهامش صح اوجبوه — ٤) ا فانّا تحقق

٥٨ — ١...١) ا ـ —

اذ لو كانت الحركات السماوية غير متناهية كانت الموجودات السفلية غير متناهية ايضاً وحصل من نفس بيان المذهب بطلانه ثم هم منازعون في الترتيب الذي ذكروه فان اصحابهم قد اختلفوا في المبادي اختلافاً ظاهراً فمنهم من قال اول الموجودات هو العنصر ثم العقل ثم النفس ثم الجسم ومنهم من قال العقل ثم النفس ثم الهيولي ثم الافلاك ثم العناصر ثم المركبات كما سيأتي بيان ذلك[٢]

شبهة من شبه برقلس قال الباري سبحانه جواد بذاته وعلة[٣] وجود العالم جوده وجوده قديم لم يزل[٤] فيلزم ان يكون وجود العالم قديماً لم يزل[٤] قال ولا يجوز ان يكون مرة جواداً ومرة غير جواد فانه يوجب التغير في ذاته[٥] قال ولا مانع من فيض جوده اذ لو كان مانع لما كان من ذاته[٦] اذ المانع الذاتي مانع ابداً وقد تحقق الجود بايجاد الموجود ٥٩ فهو خلف ولو كان المانع من غيره كان الغير هو الحامل لواجب الوجود وواجب الوجود لا يحمل على شيء ولا يمنع من شيء

شبهة اخرى تقارب هذه الشبهة قال ليس يخلو الصانع من ان يكون لم يزل صانعاً بالفعل او[١] لم يزل[١] صانعاً بالقوة[٢] فان كان الاول فالمصنوع معلول[٣] لم يزل وان كان الثاني فما[٤] بالقوة لا يخرج الى الفعل الا بمخرج ومخرج الشيء من القوة الى الفعل غير ذات الشيء فيجب ان[٥] تتغير ذات الصانع لمغير وذلك باطل

---

٢) ف س راجع الى كتابه الملل والنحل ص ٣٣٨ س ٢٠ الى ص ٣٣٩ س ١٢ — ٣) ف س — ٤...٤) أ س — ٥) الملل والنحل ز فهو جواد لذاته لم يزل — ٦) الملل والنحل بل من غيره وليس لواجب الوجود لذاته حامل على شيء ولا مانع من الشيء

٥٩ ١...١) ف س — ٢) النحل بان يقدر ان يفعل ولا يفعل — ٣) ف معقول — ٤) ف بالقوة — ٥...٥) النحل ان يكون له مخرج من خارج موثر فيه فلذلك

شبهة اخرى قال كل علة لا يجوز عليها التحرك والاستحالة فانما تكون علة من جهة ذاتها لا من جهة الانتقال من غيرها وكل علة من جهة ذاتها فمعلولها من جهة ذاتها واذا كانت ذاتاً لم تزل فمعلولها لم يزل

والجواب قلنا ما المعنى بقولك الباري تعالى جواد بذاته وما معنى الجود فان عندنا وعندكم الجود ليس صفةً ذاتية زايدة على الذات بل هو صفة فعلية والصفات عندكم اما ان تكون سلوباً كالقديم والغنى فان معنى القديم نفي الاولية ومعنى الغنى نفي الحاجة واما ان تكون اضافات كالخالق والرازق على اصطلاحنا والمبدئ والعلة الاولى على اصطلاحكم وليس لله صفة وراء هذين المعنيين فالجود من قسم الاضافة لا من قسم السلب فلا فرق اذاً بين معنى المبدئ وبين معنى الجود و معناهما الفاعل الصانع فكأنكم قلتم صانع بذاته وهو محل النزاع ومصادرة على المطلوب الاول فان الخصم يقول ليس فاعلاً لذاته وفعله ليس قديماً لم يزل وفيه وقع الخلاف غيرت العبارة من الفعل الى الجود وجعلته دليل المسئلة واذا كان معنى الجود راجع الى الفعل والايجاد فقوله مرة هو جواد ومرة غير جواد كقوله مرة فاعل ومرة غير فاعل وذلك ايضاً محل النزاع فلم يجب ان يقال انه يوجب التغير

٦١ وانما حل الشبهة فيه من وجهين احدهما ان الفعل انما امتنع في

ينافي كونه صانعاً مطلقاً لا يتغير ولا يتاثر — ٦) النحل غير فعل الى فعل — ٧) ف الجواد

٦٠ — ١) زايضاً

الازل لا لمعنى[1] يرجع الى الفاعل بل لمعنى[1] راجع الى نفس الفعل حيث لم يتصور وجوده فان الفعل[2] ما له اول والازل ما[2] لا اول له واجتماع ما لا اول له مع ما له اول محال فهو[4] تعالى جواد حيث يتصور الجود ولا يستحيل الموجود اليس لو عين الشخص في زماننا فيقال يجب ان يوجد ازلًا لان الباري سبحنه جواد لذاته كان السؤال محالًا لان الموجود المعين استحال وجوده فيما لم يزل فاستحالة[5] وجود الموجود هو المانع لفيض الوجود لا منعاً يكون ذلك[2] حملًا[6] او زجرًا بل هو ممتنع في ذاته وهكذا[7] لو اوجد[7] ما اوجده اولًا اخرًا او اوجد جميع الموجودات معاً من غير ترتيب واحد على واحد كل ذلك غير جايز عند الخصم ولم يقدح[8] في كونه جوادًا هذا كما يقدره المتكلم ان[9] الباري سبحنه يوصف بالقدرة على ما يجوز وجوده واما ما يستحيل وجوده فلا يقال الباري تعالى ليس قادرًا عليه بل يقال المستحيل في ذاته غير مقدور فلا يتصور وجوده

وهذا[11] هو الجواب ايضاً عن قولهم لو لم يكن صانعاً[11] فصار ٦٢ صانعاً كان[1] صانعاً بالقوة فصار صانعاً بالفعل وتغيرت[2] ذاته

فانا نقول انما لم يكن صانعاً لم يزل لان الصنع فيما[2] لم يزل مستحيل الوجود واذا استحال وجود الشيء في نفسه ولذاته لم يكن مقدورًا فلا يكون مصنوعاً قط واذا استحال وجود الشيء لمعنى اخر كان

---

٦١ — ١) ف ـ — ٢) ف المفعول(؟) — ٣) ف ـ — ٤) ف والصانع — ٥) ف ز وجوده لم يزل فاستحالة — ٦) ف جهلا وجهلًا؟ — ٧) ف الواحد — ٨) ف ز ذلك — ٩) ف لان — ١٠) ف وهكذا — ١١) ا في الهامش بالفعل

٦٢ — ١) في الهامش بالقوة او لم يكن — ٢) ف تغير — ٣) ف ـ —

جايز ا في ذاته فاذا زال ذلك المعنى تحقق الجواز فصار مقدوراً فيكون مصنوعاً والصنع لم يزل انما استحال لنفي اولية الازل واثبات اولية الصنع فكان الجمع بينهما محالًا فاذا نفيت الازلية تعينت الاولية فتحقق الجواز فصح المقدور فوجد المصنوع

وكذلك الجواب عن الشبهة الثانية انه علة لذاته فان معنى كونه علة اي مبدئ لوجود شيء وانما الممتنع وجود المعلول مع العلة معية[٤] بالذات فان ذلك يرفع العلية والمعلولية وكذلك نقول يستحيل وجود المعلول مع العلية معية[٤] بالزمان فان ذلك يوجب كون العلة زمانية ٦٣ قابلة[٥] للتغير وذلك محال ايضاً فيجب ان يتقدم في الوجود لان وجود الباري سبحنه وجود[١] لذاته غير مستفاد من غيره ووجود العالم مستفاد منه والمفيد ابداً يتقدم في الوجود

اما الوجه الثاني في حل الشبهة ان نطالبهم اولًا فنقول بما عرفتم انه سبحانه يجب ان يكون جواداً لذاته قالوا لان موجوداً ما[٢] يفعل اكمل من موجود لا يفعل وان تصدر عنه موجودات اشرف من ان لا تصدر

قيل له لوعكس الامر عليكم ان الموجود الذي لا يفعل اكمل فما جوابكم عنه اذ ليس هذا من القضايا الضرورية خصوصاً في موجود يكون كماله بذاته لا بغيره وانما يصدر عنه فعل لو صدر[٢] لا لغرض ولا ليكتسب به حمداً ولا امراً[٤] ما يتعلق بالتناقل لعمري لو

---

٤) ف معينة — ٥) ابتدأ ب ثانية

٦٣ — ١) ب ف واجب — ٢) ب س — ٣) في الهامش عنه — ٤) ب ولا لامر —

كان موجودان احدهما كمالهُ بذاته والاخر كماله من غيره٥ شهد العقل بالضرورة ان الذي كماله بالذات اشرف من الذي كماله بغيره والموجود الذي لو لم يفعل فعلًا كان ناقصاً فليس كامل الذات بل هو ناقص مستكمل من غيره فلم٦ يصح ان يكون واجب الوجود لذاته٧

واما من الشبهة الثانية نقول ما المعنى بقولكم اذا لم يكن صانعاً ٦٤ فصار صانعاً فقد١ تجدد امر٢

فنقول تجدد في ذات الصانع امر ام٣ تجدد امر في غير ذاته والاول٤ غير مسلم والثاني مسلم وهو محل النزاع

وقولهم كان صانعاً بالقوة ايضاً مشترك فان القوة يراد بها الاستعداد المجرد٥ ويراد بها القدرة والاول غير مسلم والثاني مسلم وهو محل النزاع ولا يحتاج الى٦ مخرج الى الفعل

واما من الشبهة الثالثة قال كل علة لا يجوز عليها التحرك والاستحالة فانما تكون علة من جهة ذاتها غير مسلم بل٧ هو باطل على اصله بالعقل الاول فانه لا يجوز عليه٨ التحرك والاستحالة وليس علة من جهة ذاته٩ بل هو معلول الواجب١٠ الوجود وعلة من جهة كونه واجباً به لا بذاته وكذلك العقول المفارقة لا تقبل الحركة١١ والاستحالة١٢ وليست عللًا١٣ من جهة ذواتها

ومما يتمسك١٤ في اثبات حدث العالم ان نفرض الكلام في النفوس

---

٥) ف بغيره — ٦) ب فهل ف فلن؟ — ٧) ب ف بذاته
٦٤ — ١) ب او — ٢) ف نجد امرا — ٣) ا ـ — ٤) ب الاول —
٥) ف او — ٦) ف ز — ٧) ب ـ — ٨) ب عليها — ٩) ب . . . ها —
١٠) ب لواجب ف واجبة — ١١) ب التحرك — ١٢...١٢) ف علة لا من —
١٣) ب ز عليه

٦٥ الانسانية ونثبت تناهيها عددًا ثم نرتب عليها تناهي الاشخاص الانسانية ونرتب عليها حدوث[1] الامزجة وتناهيها ثم نرتب عليها تناهي الحركات الدورية الجامعة للعناصر ثم نرتب عليها تناهي المتحركات والمحركات[2] السماوية فثبت حدث العالم باسره وهي اسهل الطرق واحسنها

فنقول قد تقرر في اوايل العقول ان كل عدد او معدود موجود بالفعل اذا كان غير متناهٍ بالفعل فانه لا يقبل الزيادة والنقصان وان الزايد لا يكون مثل الناقص قط ولا يمكن ان يكون شيء اكبر من مقدار غير متناهٍ لموجود[3] وُجد وغير المتناهي لا يتضاعف بما لا يتناهى وان ما يتناهى من طرف يتناهى من ساير الاطراف والنفوس الانسانية عند القوم موجودات بالفعل مجتمعة في الوجود وهي قابلة للزيادة والنقصان فان الزمان الذي نحن فيه قد اشتمل على اشخاص انسانية متناهية ولكل شخص نفس اذا اضفت[4] تلك النفوس الى ما مضى من الاشخاص التي بقيت نفوسها كانت الاوائل منها انقص وهي مع الزيادة ازيد وكذلك في كل زمان وساعة تتزايد

٦٦ النفوس[5] ابدًا وما قبلَ الزيادةَ في كل وقت يستحيل ان يكون غير متناهٍ وذلك لان نسبة ما مضى الى الحاصل كنسبة الناقص الى الزايد وحيث ما تمادى الى الاول صار انقص كما اذا تمادى الى الاخر صار ازيد ومثل هذا مستحيل فيما لا يتناهى موجودًا بالفعل محصورًا في الوجود نعم ربما يظن في الموجودات المتعاقبة في الوجود

---

٦٥ — ١) ف ز من جهة — ٢) ف ـ — ٣) ف لوجود — ٤) ف اضيفت — ٥) ف ز فيها

انها لا تتناهى اولًا قبل آخر وآخرًا بعد اول وانها اذا جازت غير متناهية اخرًا جازت غير متناهية اولًا وهـذا الظن وان كان خطأ عند العقل الا[1] ان الخيال ربما يعين هذا الراي لكن الفرض[2] اذا كان في موجودات غير متناهية مجتمعة في الوجود لا متعاقبـة اعدادًا ومعدودات بالفعل لا بالقوة فيلزمها ضرورة الا تقبل الزيادة والنقصان اذ لو قبلت وهي غير متناهية لكان الزايد مثل الناقص

والذي يوضحه ان كل جملة موجودة الاحاد بالفعل اذا زيد عليها عدد معلوم او نقص منها عدد محصور[3] صار ما لا يتناهى اكثر مما كان او انقص

فنقول اذا دخل ما لا يتناهى في الوجود من النفوس فالباقي من النفوس التي لم تدخل في الوجود بعد[1] اما ان كانت متناهية او ٦٧ غير متناهية فان لم تكن متناهية فقد تضاعف ما لا يتناهى بما لا يتناهى وذلك محال واذا كانت متناهية فاذا زيدت على غير المتناهي صارت الجملة اكثر من المقـدار الاول وقد علم ان غير المتناهي الموجود لا يكون شيء اكثر منه وهذا اكثر منه فهو خلف ثم يلزم ان يكون الباقي على نسبة عددية[2] اذ هي موجودة بالفعل اما نسبة النصف او الثلث او الربع او غير ذلك من النسب واذا كانت الجملة غـير متناهية بالفعل استحال تقدير النسبة اليها فان ما لا يتناهى لا نصف له ولا ثلث ولا ربع واذا تحققت النسبة دل ذلك على ان الجملة محصورة معدودة متناهية وليس يلزم على ما ذكرناه كون العدد

٦٦ — ١) ف ـ — ٢) ف الغرض — ٣) ب معلوم
٦٧ — ١) ب ـ — ٢) ب ز اذ هي نسبته عددية

غير متناهٍ فانا لا نسلم ذلك في عـدد معلوم موجود ومعنى قولنا[٣] ان العدد لا يتناهى انه في التقدير الوهمي لا يتناهى اي الوهم يعجز عن بلوغ حد ونهاية فيه فيحكم العقل انه لا نهاية له و كما ان العدد
٦٨ على الاطلاق معلوم من غير ربط بمعدود و كذلك النصف والثلث والربع على الاطلاق معلوم[١] من غير نسبة الى ما لا يتناهى انما[٥] المستحيل اثبات اعداد موجودة غير متناهية فان كل موجود معدود فهو محدود[٢] واذا تحقق[٣] بطلان النفوس الغير متناهيـة وكانت كل نفس متعلقة ببدن تحقق بطلان الابدان الغير متناهية ثم اذا تناهت الابدان والنفوس الانسانية تناهت الامتزاجات العنصرية فتناهت الحركات الدورية السماوية فتناهت المتحركات العلوية فتناهت المحركات[٤] الروحانية فتناهى العالم باسره فكان له اول منه ابتـدا[٥] فاما تقدير[٦] عدم عليه يمكن ان يكون قبله فهو تقدير خيالي كتقدير خلا وراء العالم يمكن ان يكون فيه فالخلا بالنسبة الى العالم مكاناً كالعدم بالنسبة اليـه زماناً وتقدير بينونة وراء العالم غير متناهية كتقدير ازمنة قبل العالم غير متناهية

ولو سال سائل هل يمكن تقدير عالم اخر وراء هذا العالم ووراء
٦٩ ذلك العالم عالم اخر الى ما لا يتناهى كان السؤال محالاً كذلك لو سأل هـذا[١] هل يمكن تقدير هـذا العالم او عالم اخر قبله بزمان

---

٣) ف ومعين قالنا

٦٨ — ١) ب ـه — ٢) ب معدود — ٣) و تحققت — ٤) ف المتحركات — ٥) ف ابدا — ٦) ب ف ز سبق

٦٩ — ١) ب ف ـه

وقبل ذلك القبل بزمان الى ما لا يتناهى كان السؤال ايضاً محالًا فليس قبل العالم الا موجده ومبدعه[٢] قبلية الايجاد والابداع لا قبلية الايجاب بالذات ولا قبلية الزمان كما ليس فوق العالم الا مبدعه فوقية الابداع والتصرف لا فوقية الذات[٢] ولا فوقية[٢] المكان والله المستعان

---

٢) ف مودعه — ٣...٣) ف ـ